



تقرير وتوصيات مائدة مستديرة  
"دور القطاع المصرفي في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الشمول المالي"  
الأحد ٣١ مارس ٢٠٢٤

في ضوء اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بترسيخ دعائم حقوق الإنسان والعمل على إحداث بيئة داعمة لتعزيز حقوق كافة فئات المجتمع خاصة الفئات الأولى بالرعاية، إيماناً بدور التمكين الاقتصادي والشمول المالي في تحسين الحالة المعيشية، وخفض معدلات البطالة، ومكافحة الفقر، عقدت اللجنة الاقتصادية ووحدة المرأة والطفل، مائدة مستديرة بعنوان "دور القطاع المصرفي في دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الشمول المالي"

افتتح أعمال المائدة المستديرة السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس، و د. محمد ممدوح عضو المجلس، رئيس اللجنة الاقتصادية والسفير فهى فايد، الأمين العام، بمشاركة د. داليا فؤاد رئيس وحدة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بوزارة المالية وليفيف من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، و عدد من مسؤولي الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك المصرية وممثلي المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة والخبراء المصرفيين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتمكين الاقتصادي.

تناولت المائدة المستديرة مناقشة عدة محاور:

- التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة،
- آليات تحقيق الشمول المالي من حيث الإتاحة والاستخدام وجودة الخدمات المالية، ومدى كفاية وفاعلية الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والبرامج التمويلية المقدمة للمرأة،
- كيفية تعزيز تهيئة البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية، وتوفير البيئة التشريعية و الرقابية الداعمة،
- دعم التعاون بين الجهات المختلفة وتنسيق الجهود لتعزيز الحقوق الاقتصادية والتمكين الاقتصادي للمرأة، ونشر الوعي المصرفي والتوعية بأهمية الشمول المالي ودوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي

التوصيات المائدة المستديرة

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الشريكة لزيادة معدل التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز الشمول المالي .
- نشر الوعي المصرفي والتوعية بأهمية الشمول المالي ودوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي
- التوسع في الخدمات غير المالية من خلال إعداد وتجهيز حزمة من البرامج التدريبية التثقيفية للعمل على محو الأمية المالية بما يضمن رفع مستوى الوعي المالي لتدشين نموذج تمكين اقتصادي ناجح ومستدام لرائدات الأعمال
- تسليح المرأة المصرية بالقدرات والمهارات الملائمة عبر الإستثمار المبكر فيهن من خلال تعزيز معرفتهن بالتكنولوجيا الرقمية والبرامج والتطبيقات الإلكترونية الخاصة بعمليات الشراء والبيع والمنصات ذات



الصلة ، حيث أن اشراكهن في بناء المستقبل الرقمي جزء اساسي في عملية التمكين الاقتصادي الناجح ، ولتكن البداية استهداف خريجات التعليم الفني ومراكز التدريب المهني في كافة المحافظات .

- مراجعه كافة آليات الشمول المالي وذلك بغرض بناء رؤية منفصلة وواضحة عن كيفية إتاحة فرصة التمكين الاقتصادي المستدام للمرأة المسنة ، والمرأة المعاقة حيث أنهم على رأس الفئة الأولى بالرعاية لما لهن من خصوصية ، وحتمية مساعدتهن من خلال نماذج تمكين اقتصادي ملائمة لظروفهن.
- تدريب المرأة والشباب على الحرف اليدوية وعلى التسويق لمنتجاتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق التمكين الاقتصادي والنمو على مستوى الأسرة والمجتمع .
- تشجيع الجمعيات الأهلية والشركات المتكاملة التي تقدم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر على زيادة استخدام المحافظ الإلكترونية بدلاً من الكروت البنكية تماشياً مع ثقافة هذه الفئات في القرى ونجوع مصر.
- استخدام واعتماد نظام البصمة البيومترية في التعاملات الرقمية والمالية في الجهات المصرفية وغير المصرفية .
- تعزيز الجهود من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع المصرفي لدعم التمكين الاقتصادي للفلاحة المصرية من خلال توفير التمويل المناسب، وتحسين البنية التحتية الزراعية.
- زيادة التغطية الجغرافية للبنوك المجهزة لذوي الإعاقة خاصة من بنوك القطاع الخاص في كافة المحافظات .
- استكمال تهيئة البنية التحتية في كافة البنوك من خلال إجراء التعديلات الإنشائية الممكنة عليها للتيسير على العملاء من ذوي الإعاقة عند تعاملهم مع البنوك، مع ضرورة توفير شاشات ناطقة مترجمة بلغة الإشارة لعرض شروط وأحكام المنتجات المصرفية، بالإضافة إلى تطوير باقي ماكينات السحب والإيداع (ATM) بحيث تراعي كافة مواصفات ذوي الإعاقة.

أمين اللجنة الاقتصادية

محمد ممدوح